

روما 12-13 أكتوبر/تشرين الأول 2009



## التحدي الخاص بالنسبة لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

### التحدي

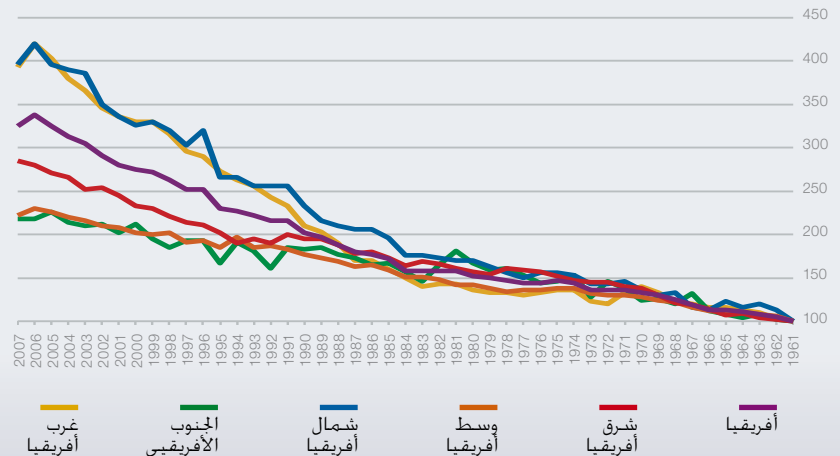
بعد عقود من تدهور نصيب الفرد من إنتاج الأغذية، بدأ شعور بالتفاؤل يظهر من جديد بشأن التوقعات الخاصة بأفريقيا والزراعة الأفريقية. فقد تجاوز النمو في الزراعة والاقتصاد ككل النمو السكاني في العديد من البلدان. وانحسرت النزاعات المسلحة، وبدأت القوة تدب في المؤسسات الإقليمية وشبه الإقليمية، وحققت تقدم طيب في تحسين بيئة الأعمال. وهناك اتفاق واسع على أن الزراعة في أفريقيا أمامها احتمالات هائلة للنمو بفضل الموارد الطبيعية الوفيرة، وهي الأراضي والمياه.

وكلما خفت حدة الأزمة الاقتصادية العالمية، من المتوقع أن تتحسن فرص الأسواق وأن تظهر أسواق جديدة أمام المزارعين الأفارقة في الصادرات الزراعية التقليدية وغير التقليدية.

مثل مواد الأعلاف المأخوذة من الكتلة الحيوية وإنتاج الطاقة الحيوية. وبإدخال النمو السكاني واتساع نطاق المناطق الحضرية على أن الأسواق المحلية والأسواق المشتركة بين البلدان الأفريقية تمثل أفضل المجالات الواعدة في ما يتعلق بتحفيز النمو الزراعي في المدى المتوسط والطويل. وهناك العديد من البلدان التي توجد أمامها فرص للتوسع في المنتجات عالية القيمة وكثيفة العمالة التي يوجد عليها طلب في الأسواق الإقليمية والدولية. والأنباء التي تتحدث عن إمكانات الزراعة القوية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تبعث على الشعور بالأمل: فالزراعة هي العمود الفقري للنمو العام بالنسبة لغالبية البلدان الأفريقية الواقعة بهذه المنطقة، ولها دور أساسي في الحد من الفقر وتحقيق الأمن الغذائي. ومع ذلك، فكما جاء في تقرير التنمية في العالم لعام 2008، أدى الفشل في استغلال هذه الإمكانيات إلى الإضرار

كثيراً بالدور الذي يمكن أن تقوم به الزراعة في التخفيف من حدة الفقر. وقد تجاوزت الزراعة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى مع تحسن البيئة الاقتصادية الكلية، وتحسن الحوافز السعرية الذي حقق نتيجة لعدة عوامل من بينها تخفيف "الأعباء الضريبية" على الزراعة وارتفاع الأسعار العالمية. وقد تحسن المعدل السلبي للحماية بالنسبة لأفريقيا ككل من نحو ناقص 20 في المائة في الفترة 1975-1979 إلى أقل من ناقص 10 في المائة في النصف الأول من العقد الحالي، وإلى ما يقرب من الصفر في سنة 2005. ومع ذلك، فقد كان ذلك هو الجانب الأسهل من التحدي. فلن تحقق التوقعات الإيجابية بالنسبة للزراعة في أفريقيا دون اتخاذ إجراءات منسقة وهادفة، وخصوصاً إذا كان للنمو الزراعي أن يستمر وأن يسفر عن انخفاض ملموس في معدلات الفقر. وهناك الكثير من التحديات التي ينبغي التغلب عليها، بما في ذلك الفجوة التكنولوجية التي تزداد اتساعاً، وببطء تنمية أسواق مستلزمات الإنتاج والمنتجات وخدمات الأسواق المرتبطة بها. وبطء التقدم في تحقيق التكامل الإقليمي، وجوانب القصور في الحوكمة والمؤسسات في بعض البلدان، والصراعات، ومتلازمة فقدان المناعة المكتسبة/ الإيدز وغيرها من الأمراض، وسيكون ربط المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة بالأسواق، ومساعدتهم على التكيف مع الظروف الجديدة وتعزيز إنتاجيتهم، وزيادة الفرص أمام التنمية الريفية، والحد من المخاطر والتعرض لها، وخصوصاً مخاطر الأحداث المناخية المتطرفة والتقلبات السعرية، وزيادة إمكانات الحصول على الأصول واكتساب المهارات من بين الإجراءات التي تضمن انطلاق الزراعة والتنمية الريفية جنباً إلى جنب مع التخفيف من حدة الفقر.

مؤشر الإنتاج الزراعي (1960=100)



## القضايا

### الموارد الطبيعية

إن الأزمة الغذائية التي تهدد القارة الأفريقية ناجمة أساساً عن نقص الاستثمار في القطاع الزراعي. ويزيد التعرض للظروف المناخية المتطرفة من تفاقم الوضع. إذ يجري الجانب الأكبر من الزراعة في أفريقيا في ظروف الزراعة المطرية، كما أن اعتماد أفريقيا على الزراعة والانخفاض الشديد لمستويات الري يجعلها شديدة التعرض للتقلبات المناخية الشديدة وتغير المناخ. وعلى الرغم من إمدادات المياه الطبيعية الوفيرة على مستوى القارة، فإن هذه الوفرة ليست موزعة بالتساوي. ومن الواضح أن أفريقيا لم تستطع تكثيف إنتاجها الزراعي عن طريق الري وتحسين إدارة المياه (حصاد المياه وتخزينها).

وأقل من ربع مجموع الأراضي الصالحة للزراعة على مياه الأمطار في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى هي التي تُزرع بالفعل. وتشير تقديرات منظمة الأغذية والزراعة

إلى أن مساحات الأراضي الإضافية الصالحة للزراعة تبلغ أكثر من 700 مليون هكتار، ويشير الخبراء بصفة خاصة إلى إقليم السافانا في غينيا - ومساحته تساوي ضعف المساحات المزروعة قمحاً في أنحاء العالم، ونسبة 10 في المائة من إقليم السافانا في غينيا - أي ما يُقدر بنحو 600 مليون هكتار - هي المزروعة. والظروف الزراعية الإيكولوجية في هذه المنطقة قريبة الشبه من الظروف الزراعية الإيكولوجية في إقليم سيرادو في البرازيل - وهو الإقليم الذي يعد محرك النمو الزراعي في البرازيل. ومع ذلك، يجب في نفس الوقت الاعتراف بأن استغلال هذا المورد الطبيعي وفتح مناطق زراعية جديدة تتطلب استثمارات ضخمة في البنية التحتية والتكنولوجيا، وضمانات مناسبة لتلافي الآثار البيئية السلبية الممكنة.

### التكنولوجيا

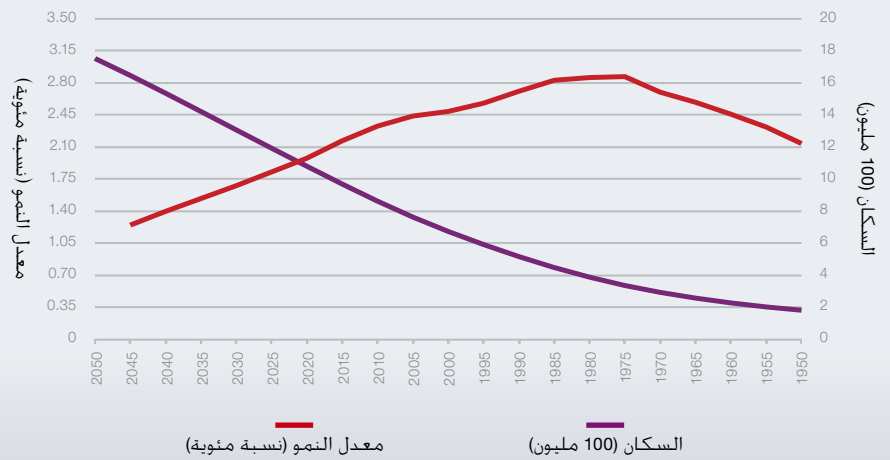
من التحديات الأساسية أمام تحقيق نمو الإنتاجية في أفريقيا تعدد البيئات الزراعية

الإيكولوجية والنظم الزراعية (نتيجة لتقلبات الطقس وشدة الاعتماد على الأمطار) وكثرة عدد السلع الغذائية الأساسية التي تنتجها أفريقيا. وفي مثل هذه الظروف، تكون إمكانيات تطبيق التكنولوجيات الحالية لزيادة الغلة أو التوسع في تطبيق تكنولوجيات جديدة محدودة<sup>1</sup>. ومع ذلك، توجد قصص نجاح لاستحداث تكنولوجيات جديدة (مبادرات الأرز الجديد في أفريقيا على سبيل المثال) وينبغي استخلاص دروس من هذه النجاحات ولقد كانت الزيادة في الغلة نتيجة لزراعة الأصناف عالية الغلة أقل بكثير في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى مما هي في الأقاليم الأخرى، ويرجع ذلك في جانب منه إلى عدم كفاية مستلزمات الإنتاج الزراعي وأسواق المنتجات وخدمات الإرشاد الزراعي وضعف البنية التحتية. وقد أسفر ذلك بدوره عن انخفاض استغلال الري، والأسمدة، والبذور والمبيدات المتقدمة. وعلى الرغم من شدة الاحتياج إلى البحوث الزراعية، وخصوصاً ما يتعلق منها بالتأقلم مع تغير المناخ، لا تستثمر أفريقيا كثيراً في البحوث والتنمية الزراعية. ويرى بعض الخبراء أن أفريقيا ينبغي أن تنظر في طرق استغلال الإمكانيات الكامنة التي تتيحها التكنولوجيا الحيوية. بما في ذلك المحاصيل المعدلة وراثياً التي تأكدت سلامتها، مع الاعتراف بوجود حواجز قانونية، واقتصادية، واجتماعية. وسياسة أمام تطوير المحاصيل المعدلة وراثياً. ويمكن أن تمثل الزراعة الصوبية خياراً سليماً في ظروف البنية التحتية الحالية، ووضع رؤوس الأموال والأيدي العاملة في بعض أجزاء أفريقيا.

### التوقعات الخاصة بصغار المزارعين

الزراعة القائمة على الحيازات الصغيرة هي الأسلوب السائد في أفريقيا. ولذلك، سوف يرتبط النمو الزراعي في المدى القريب والمدى المتوسط (وخصوصاً المحاصيل الغذائية الأساسية) والتخفيف من حدة الفقر.

تقديرات السكان في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى: 1950-2050



المصدر: الأمم المتحدة

<sup>1</sup> طبقاً لتقرير التنمية في العالم لعام 2008، كان في آسيا محصولان غذائيان رئيسيان (القمح والأرز) وقت الثورة الزراعية، مقارنة بثمانية محاصيل في أفريقيا (الدرة، والأرز، والدخن، والدرة الرفيعة، والكاسافا، واليام، والموز/الموز الأفريقي).

جنوب الصحراء الكبرى تعاني نسبة 38 في المائة من الأطفال دون الخامسة من العمر من التقزم (بسبب نقص التغذية):

ومن المتوقع أن ينمو سكان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من نحو 770 مليون إلى ما بين 1.5 و2 مليار في سنة 2050. وعلى الرغم من الهجرة السريعة من الريف إلى الحضر ونمو سكان المناطق الحضرية، فإن العدد المطلق لسكان الريف من المرجح أيضاً أن يواصل النمو:

يوجد نحو 33 مليون من المزارع الصغيرة التي تقل مساحتها عن هكتارين، تمثل 80 في المائة من مجموع المزارع في القارة:

### بعض الحقائق الأساسية:



كان النمو الاقتصادي بالنسبة للقارة ككل يتجاوز 5 في المائة حتى سنة 2008، ويتجاوز 5.5 في المائة بالنسبة لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ولقد كان النمو الزراعي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى يتجاوز 3.5 في المائة، أي أعلى بكثير من معدل النمو السكاني وهو 2 في المائة:

ومع ذلك، تشير التقديرات إلى أن 218 مليون نسمة في أفريقيا، أي نحو 30 في المائة من مجموع السكان، يعانون من الفقر وسوء التغذية المزمنين. وفي أفريقيا

## الجدول 2: مزايا تكاليف المعاملات بالنسبة للمزارع الصغيرة والكبيرة

المزارع الصغيرة	المزارع الكبيرة	
X		الإشراف على العمال غير المهرة وخميرهم
X		المعارف المحلية
X		مشتريات الأغذية والمخاطر (معيشة الكفاف)
	X	العمال المهرة
	X	معرفة الأسواق
	X	المعارف التقنية
	X	شراء مستلزمات الإنتاج
	X	التمويل ورأس المال
	X	الأرض
	X	أسواق المنتجات
	X	إمكانية تتبع مصدر المنتجات وضمان الجودة
	X	إدارة المخاطر

المصدر: Poulton et al. 2005

ارتباطاً وثيقاً بالنمو في زراعة الحيازات الصغيرة. ومع ذلك، تشهد النظم الغذائية حولاً نحو السلاسل الغذائية المتكاملة عالمياً. والقائمة على المعرفة، وعلى تكثيف رؤوس الأموال. ويعد رأس المال الرخيص، وإدخال التكنولوجيا الجديدة وزيادة فرص العمل خارج المزارع من العوامل التي تساعد على تغيير الحجم الأمثل للمزارع في صالح الحيازات الكبيرة. وتتعرض الميزة النسبية التي يتمتع بها صغار المزارعين في إنتاج الأغذية للتهديد كلما أصبحت المزارع التجارية الكبيرة في وضع أفضل من حيث التعامل مع المخاطر الإدارية المرتبطة بالأخذ بالتكنولوجيا الجديدة وانتشار المعارف. وقد تكون النتيجة على مدى الزمن في شكل زيادة متوسط حجم المزارع، وجميع الحيازات الزراعية. وزيادة الاتجاه نحو الزراعة التجارية وإمكانية الهجرة خارج القطاع الزراعي. وفي هذه العملية، سيتعرض صغار المزارعين لضغوط متزايدة من أجل توفيق أوضاعهم، وهذا يشير إلى الحاجة الملحة إلى البرامج والسياسات التي تزيد من قدرة صغار المزارعين على تعزيز إنتاجيتهم ودخول القطاعات الديناميكية بالنسبة للأسواق الوطنية، والإقليمية والدولية. وتشمل هذه البرامج زيادة الوعي وبناء القدرات، والتقليل من تكاليف المعاملات المترتبة على صغر حجم الحيازات وقابلية المنتجات للتلف، وتيسير إنشاء منظمات المزارعين وغيرها من أشكال الاتحادات التجارية لضمان الحجم الأدنى الأمثل، والتحكم في جودة الأغذية وسلامتها.

### مناخ الاستثمار

تعاني الزراعة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بدرجة كبيرة من انخفاض رؤوس الأموال. حيث يعد نصيب الفرد المشتغل بالزراعة من رأس المال أقل كثيراً مما هو في الأقاليم النامية الأخرى. وهذا يدل على قلة الاستثمارات وسرعة نمو سكان الريف في الإقليم في آن واحد. وهذا أمر يبعث على القلق لأن الإقليم يضم كثيراً من البلدان الأكثر والأشد جوعاً. والاستثمارات غير

المستوردة خلال العقود الأخيرة. وهذا الاعتماد قد لا يمثل قضية خطيرة في حد ذاته، طالما كان من الممكن تطوير قطاعات التصدير لتوليد الإيرادات اللازمة لسداد قيمة الواردات، إلا أن ذلك لا يتحقق في كثير من الحالات. وربما كان المستهلكون في تلك البلدان قد استفادوا من انخفاض أسعار الأغذية المستوردة نتيجة لعدة عوامل من بينها الدعم الزراعي الذي تقدمه منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وإن كان الارتفاع الحاد الأخير في الأسعار قد أظهر مدى المخاطر التي خُف بهذا الوضع، وألقى الضوء في نفس الوقت على التحديات التي يواجهها المزارعون (وخاصة صغار المزارعين) في البلدان النامية وهم يحاولون التوسع في الإنتاج استجابة مع ارتفاع الأسعار. وتميل التوقعات حتى سنة 2050 إلى تأكيد أن هذا الاعتماد على الواردات سوف يستمر في كثير من البلدان الأفريقية التي ينبغي عليها أن تجد طرقاً لضمان استمرار قدرتها على سداد قيمة وارداتها. وثمة مشكلة أخرى وهي انخفاض مستويات

الكافية في تنمية سلسلة القيمة في الإنتاج الزراعي وخدمات الدعم يمكن أن تكون لها آثار شديدة الضرر على الأمن الغذائي للغالبية العظمى من الفقراء والحياء المقيمين في المناطق الريفية والمعتمدين في معيشتهم بشكل مباشر أو غير مباشر على الزراعة. وهناك حاجة إلى استثمارات كبيرة في المرافق العامة التي تعزز الزراعة، وخصوصاً البحوث والإرشاد، والرعي وإمدادات الطاقة، والطرق الريفية، ومرافق التخزين، والتعليم، والرعاية الصحية. ونظراً لانخفاض الكثافة السكانية في أفريقيا، تعد البنية التحتية التي تربط المزارعين بالأسواق باهظة التكلفة كما أن استثمارات القطاع العام بشديدة الضرورة. وإيجاد مناخ يساعد على الاستثمار يستدعي وجود مؤسسات قوية تستطيع تحديد حقوق الملكية وحمايتها، وتعزيز التجارة، والحد من المخاطر وتيسير العمل الجماعي.

### الاعتماد على الواردات

أصبح الكثير من أقل البلدان نمواً في أفريقيا معتمداً بشكل متزايد على المواد الغذائية

↑ ازداد الإنفاق على البحوث والتنمية الزراعية في بلدان الإقليم في ما بين سنتي 1981 و2000 بنسبة 0.6 في المائة سنوياً في المتوسط فقط، بل إنه انخفض في الحقيقة خلال تسعينات القرن الماضي:

↑ نحو 40 في المائة من سكان الإقليم يعيشون في بلدان مغلقة غير مطلة على المحيط، مقابل 7.5 في المائة فقط في البلدان النامية الأخرى. ويمكن أن تصل تكاليف النقل في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى إلى 77 في المائة من قيمة الصادرات.

↑ ارتفعت غلة الحبوب قليلاً ولكنها ما زالت في حدود 1.2 طن في الهكتار في الإقليم. مقارنة بمتوسط يبلغ نحو 3 أطنان في العالم النامي ككل:

↑ كان استهلاك الأسمدة يبلغ 13 كغم فقط في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في سنة 2002، مقارنة بما مقداره 73 كغم في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا و190 كغم في شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادي:

↑ نسبة 4 في المائة فقط من الأراضي الصالحة للزراعة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى هي التي تتمتع بنظام الري، مقارنة بنحو 20 في المائة على المستوى العالمي و38 في المائة في آسيا:



الزراعي والتخفيف من حدة الفقر في أفريقيا في المدى البعيد، وماذا سيكون تأثير الانتقال إلى زراعة المساحات الكبيرة على قطاع الحيازات الصغيرة؟ وكيف ينبغي تقديم المساعدة للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة؟

4- ما هي أولويات التغيير التكنولوجي في الزراعة الأفريقية: هل القارة في حاجة إلى ثورة خضراء خاصة بها، وماذا يمكن أن تكون عليه عناصر تلك الثورة؟

5- ما هي التغييرات المؤسسية والسياسية اللازمة لتعزيز الدعم الذي يحصل عليه المزارعون والأطراف الرئيسية الأخرى على امتداد سلسلة القيمة في الصناعات الزراعية، وإيجاد بيئة مواتية للاستثمار؟

1- لماذا كان الأداء الزراعي في معظم أفريقيا على امتداد العشرين سنة الماضية أو أكثر من ذلك مخيباً للآمال؟ ما هو الخطأ الذي وقع؟ وما الذي ينبغي عمله لتصحيح أخطاء الماضي؟

2- ما هي الإمكانيات المتاحة لأفريقيا لضمان أمنها الغذائي؟

3- هل من الممكن أن تصبح الزراعة القائمة على الحيازات الصغيرة محركاً للنمو

التجارة داخل الإقليم نتيجة للحوافز المادية والمؤسسية، ولقد كان من بين المعوقات الشديدة أمام الاستثمار الخاص على نطاق واسع في زيادة القدرة على التجارة عبر الحدود، وخصوصاً في جنوب أفريقيا وشرق أفريقيا، الاستخدام، غير القابل للتنبؤ، للقيود على الصادرات في حالة الخوف من حدوث عجز في أسواقها المحلية.

### تغير المناخ

من المتوقع أن يؤثر تغير المناخ سلباً على معظم الأقاليم الأفريقية، بما في ذلك الأحداث المناخية المتطرفة مثل الفيضانات وحالات الجفاف التي ستزداد وتيرتها، وإن كان ذلك سيفتح أيضاً فرصاً جديدة في بعض الأقاليم التي قد تتحسن فيها معدلات سقوط الأمطار والمعاليم المناخية، وهناك فرص أخرى ستنشأ من إمكانية تبادل وتعويضات الكربون، ولم تتحدد نماذج المناخ بالدرجة الكافية بما يسمح لأفريقيا بالتنبؤ بما يمكن أن يحدث في الإقليم بقدر من اليقين كي يمكن وضع خطط تفصيلية، وبغض النظر عن ذلك، ينبغي أن يصبح بند تغير المناخ جزءاً أساسياً من جداول أعمال الزراعة والحد من المخاطر بصفة عامة، كما ينبغي تحسين قدرات التنمية التكنولوجية، وتشير تقديرات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ إلى أن التكيف مع تغير المناخ يمكن أن يكلف أفريقيا ما بين 5 و10 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، كذلك يتنبأ تقرير الهيئة بأن تغير المناخ يمكن أن يتسبب في انخفاض غلة المحاصيل المزروعة على مياه الأمطار بنسبة 50 في المائة في بعض البلدان الأفريقية.

### ربط الزراعة بالأمن التغذوي

إن من الضروري تضيق الفجوة التغذوية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث يتسع الفارق بين المتحصل الفعلي والمتحصل الأمثل إلى الحد الأقصى، وحيث تصل معدلات نقص التغذية إلى ذروتها، ومن الواجب أن يتحقق الأمن الغذائي بالترافق مع الأمن التغذوي الذي يشير إلى عنصر "الجودة" في إنتاج الأغذية، واستهلاكها، وفي الاحتياجات الفيزيولوجية، وفي العادة فإن الحديث عن تحقيق التقدم في القطاع الزراعي يصاغ بعبارات تتعلق بتضييق الفجوة القائمة بين غلات الإنتاج الفعلية والغلات الممكنة، على أن هناك فجوة من نوع آخر هي "الفجوة التغذوية" التي تشير إلى: (1) زيادة توافر الأغذية اللازمة لوجبات صحية وتيسر الحصول عليها، (2) زيادة المتحصل الفعلي من هذه الأغذية، وتتمتع الزراعة بأضخم الإمكانيات وأعظم الأدوار في التخفيف من حدة الفقر والنهوض بحالة الأغذية والتغذية في صفوف المجتمعات المحلية الريفية الضعيفة، غير أن من اللازم أن تؤخذ أهداف الأمن التغذوي في الحسبان عند تصميم وتنفيذ المبادرات الإنمائية الزراعية لضمان تحديد الفرص المتاحة للنهوض بالتغذية واغتنامها.

### متلازمة نقص المناعة المكتسبة-الإيدز

إن عدم قدرة أفريقيا على النمو بالسرعة التي تحققت في بقية العالم النامي قد تركت لها ميراثاً من الفقر والجوع، وقد حدثت زيادة ضخمة في عدد السكان الذين يعيشون في فقر مدقع في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى - من 214 مليون في سنة 1981 إلى 391

مليون في سنة 2005، مع حدوث انخفاض طفيف في نسبتهم المئوية خلال نفس الفترة، من 53,7 إلى 51,2 في المائة، وانخفاض معدل النمو لم يؤد فقط إلى انخفاض الموارد المحلية التي يمكن استثمارها في البنية الأساسية، والتنمية الزراعية، والصحة، والتعليم والتغذية، ولكنه أدى أيضاً إلى تفاقم أزمة متلازمة نقص المناعة المكتسبة/ الإيدز، التي تتحرك في حركة حلزونية لا نهائية لها تشمل الفقر والمرض، ففي المناطق الريفية، تباطأت خطى مكافحة متلازمة نقص المناعة المكتسبة والإيدز وينبغي تكثيفها مع توسيع نطاق خدمات مكافحة وإدخال تحسينات كبيرة على شبكات الأمان الاجتماعي.

### الإصلاح المؤسسي

تعاني المؤسسات الحكومية المعنية بالزراعة في أفريقيا من ضعف شديد وخصوصاً في أفقر البلدان، فكثيراً ما يكون انعدام اللامركزية واتخاذ القرارات على مستوى القمة متناقضاً بشكل واضح مع عدم جئانس الظروف المناخية الزراعية والاحتياجات التكنولوجية، وهذا يتطلب حلولاً خاصة مستمدة من عملية قائمة على المشاركة، ومن اللازم وجود مؤسسات لتعزيز أداء الأسواق الوطنية والإقليمية (الجوانب التنظيمية، وإدارة المخاطر، والمعلومات، وإطار عام لعمل المنظمات والتعاونيات)، ومؤسسات لإدارة المخاطر المناخية وغيرها من المخاطر، وما زال الاستقرار السياسي والسلم من القضايا التي تحتاج إلى الاهتمام.

